الأمم المتحدة

PBC/9/AS/SR.1/Add.1

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
27 July 2015
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام

الدورة التاسعة

الدورة السنوية لعام ٢٠١٥

محضر موجز للجزء الثاني* من الجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٧:٠٠

الرئيس: السيدة فالستروم ..... (السويد)

المحتويات

اختتام الدورة

ملاحظات الرئيسة

ملاحظات رئيس الجمعية العامة

ملاحظات رئيس مجلس الأمن

البيان الختامي للدورة السنوية

* يصدر المحضر الموجز للجزء الأول من الجلسة المعقودة يوم الثلاثاء ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠ في الوثيقة PBC/9/AS/SR.1.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

الرجاء إعادة استعمال الورق

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠:١٧.

اختتام الدورة

ملاحظات الرئيسة

١ - الرئيسة: قالت إن المناقشات بشأن تمويل العمليات الإنسانية وبناء السلام ينبغي أن تعزز بعضها بعضا. وفي عام ٢٠١٥، أطلقت الأمم المتحدة نداءات إنسانية لتقديم المساعدة بلغت أكثر من ١٦ مليار دولار لمساعدة ٥٧ مليون شخص عبر العالم، يعيش معظمهم في بلدان متأثرة بالتراعات. وحيث إنه من الضروري مواصلة مساعدة الأشخاص الذين هم في حاجة للمساعدة الإنسانية ونشر حفظة السلام في حالة نشوب أزمات، ينبغي استثمار المزيد من الموارد لمنع نشوب الأزمات. وهذا الأمر مهم لأن الخسائر الاقتصادية والبشرية والإنمائية المرتبطة بتصاعد العنف أو نشوب التراعات مجددا كبيرة. ويتمثل أحد تحديات منع نشوب التراعات في صعوبة إثبات النتائج. ويمكن للمجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لنشر التجارب الناجحة التي جرى في إطارها الحفاظ على السلام والحيلولة دون تصاعد العنف.

٢ - ومضت قائلة إن السويد، بصفتها مساهما رئيسيا في صندوق بناء السلام، لا تزال تقدر أهمية الصندوق باعتباره أداة تمويل تحفيزية ومرنة وسريعة. ويقوم الصندوق بدور مهم من خلال تحفيز مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة للعمل معا. وأعربت بشكل خاص عن سعادتها لتركيز الصندوق على قضية تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد أرست الاستثمارات المبكرة في عمليات بناء السلام الشاملة للجميع التي أسهمت في تمكين النساء، أساسا أقوى للمصالحة مما ساعد على خفض نشوب التراعات مجددا. ورغم ذلك، لا يمثل الصندوق إلا أداة صغيرة ولا يمكنه الحلول محل الحاجة إلى دعم إضافي لجهود بناء السلام.

٣ - واسترسلت قائلة إن زيادة التمويل ليست هي الحل الوحيد لتعزيز فعالية بناء السلام. فمن المهم أيضا التصدي لتحديات مثل تجزؤ الهيكل الدولي للمساعدة عن طريق القيام بمزيد من التنسيق والتماسك فيما بين الأطراف الدولية الفاعلة. وعلاوة على ذلك، من أجل حفز تعبئة الموارد المحلية في البلدان الخارجة من التراعات ثمة حاجة إلى إيجاد اتساق على مستوى مختلف مجالات السياسة مثل التنمية الدولية والتجارة والاستثمارات.

٤ - وفي الختام، دعت الرئيسة جميع الجهات الفاعلة في النظام الدولي إلى تجاوز الخطابات الرنانة والشروع في العمل على نحو متماسك ومتكامل. وقد كان فيروس إيبولا مثالا واضحا على التحديات التي تقتضي حلولا شاملة. وهي وضعية من شأنها أن تختبر قدرة المجتمع الدولي على التفكير والعمل بطريقة مبتكرة وغير متوقعة. ولا يمكن ولا ينبغي التعامل مع فيروس إيبولا باعتباره أزمة صحية في المقام الأول، بل ينبغي التصدي له باستخدام أدوات واستراتيجيات مختلفة بما في ذلك بناء السلام.

ملاحظات رئيس الجمعية العامة

٥ - السيد كوتيسا (أوغندا) رئيس الجمعية العامة: قال إن اختيار موضوع الدورة الحالية - توفير تمويل يمكن التنبؤ به في مجال بناء السلام - قد أتى في الوقت المناسب وله بالفعل أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان الخارجة من التراعات. وتتمحور إحدى الولايات الأساسية التي تضطلع بها لجنة بناء السلام حول تشجيع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة على العمل معا لتعبئة الموارد وإسداء المشورة واقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء التراع. وتواجه البلدان الخارجة من التراعات عدة تحديات واحتياجات، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية وإعمال القانون والنظام وإعادة بناء المؤسسات.

٦ - وأردف قائلا إنه لما كانت الوضعية السياسية والأمنية في هذه البلدان هشة في أغلب الأحيان، أصبح توفير ثمار السلام من حيث الحصول على المساعدة وتحسين سبل عيش المشردين أو الجنود المسرحين أمرا ذا أهمية حيوية. وفي الحالات التي تم فيها القيام بذلك، فقد أصبحت فرص توطيد مكاسب السلام أكبر، في حين أصبحت إمكانية نشوب النزاع أكبر في حالة عدم تحقق ثمار السلام أو تأخرها. ويتطلب دعم بناء السلام في البلدان المارة بمرحلة ما بعد النزاع اعتماد نُهج وشراكات شاملة مع المشاركة النشطة للحكومات الوطنية وشركاء التنمية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية.

٧ - وأضاف قائلا إن صندوق بناء السلام لا يزال عنصرا مهما في دعم أنشطة بناء السلام التي أسهمت مساهمة مباشرة في تحقيق الاستقرار خلال مرحلة ما بعد النزاع وعزز قدرة الحكومات والمؤسسات على المستوى الوطني. ومن الأساسي تعبئة المزيد من المساهمات والموارد المالية للصندوق.

٨ - ومضى قائلا إن موضوع الدورة الحالية له أهمية خاصة فيما يخص الاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان المارة بمرحلة ما بعد النزاع. ولا تزال هناك اتجاهات مثيرة للقلق، بما في ذلك تحديات الهجرة التي يمكن أن تُعزى أسبابها الجذرية للنزاعات والبطالة وانعدام الفرص في بلدان المصدر. كما أتى هذا الموضوع في الوقت المناسب لأن المجتمع الدولي يعمل على تحقيق عدد من الإنجازات الهامة وخاصة صياغة خطة إنمائية طموحة قادرة على إحداث التحول لما بعد عام ٢٠١٥.

٩ - وقال إن أهداف التنمية المستدامة المقترحة التي تطمح بالأساس إلى استئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تحمل وعودا كبيرة في التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان التي تعيش حالات ما بعد النزاع. ولذلك من المهم ضمان تعبئة الموارد المناسبة لتنفيذ الخطة الجديدة للتنمية. وهذه الالتزامات الرئيسية لن تسعى للتصدي لبعض التحديات الأشد إلحاحا فحسب، بل ستساعد أيضا على إيجاد حلول تتجاوز عقلية التقوقع والتجزؤ التي طبعت عمليات بناء السلام.

١٠ - ومن الأهمية بمكان بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة ضمان بذل جميع الوكالات والصناديق والبرامج لجهود منسقة على مستوى التخطيط والتنفيذ على السواء بغية الاستعمال الأمثل للموارد وتحقيق أعظم الأثر على الصعيد الوطني. وبنفس القدر من الأهمية ينبغي، عند الاقتضاء، ضمان تعزيز الموارد البشرية والمالية ومواءمتها لبناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية خلال مرحلة ما بعد النزاع. وأشار إلى أن استعراض السنوات العشر لعمليات بناء السلام الذي يجري حاليا فرصة فريدة أمام الجمعية العامة للنظر في بعض المسائل السياساتية الأساسية التي تواجه العالم فيما يخص ضمان تحقيق سلام دائم عقب انتهاء النزاعات.

١١ - واسترسل قائلا إن لجنة بناء السلام في عملها الوثيق مع مجلس الأمن ينبغي أن تقيم هيكل بناء السلام مع مراعاة نجاحاته وتحدياته والعمل على زيادة تعزيز النهج الجماعي لبناء السلام، بما في ذلك فيما يخص التمويل الذي يمكن التنبؤ به. وفي الوقت نفسه، ستقوم الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة بالنظر في تقرير فريق الخبراء الاستشاري وتقرير الفريق الرفيع المستوى المستقل المعني بعمليات السلام والدراسة العالمية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. فمن شأن هذه الاستعراضات الرئيسية الثلاثة أن توفر معا أساسا مهما للنظر في دور الأمم المتحدة ومساهمتها في بناء السلام.

١٢ - وشجع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على المشاركة البناءة في المرحلة القادمة لاستعراض السنوات العشر لبناء السلام الذي سينتهي في نهاية عام ٢٠١٥.

ملاحظات رئيس مجلس الأمن

١٣ - السيد إبراهيم (ماليزيا)، رئيس مجلس الأمن: قال إن مجلس الأمن دعم عمل لجنة بناء السلام في البلدان الستة التي تقع ضمن جدول أعمال اللجنة وهي سيراليون وبوروندي وغينيا وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا. ورحب بجهود اللجنة في مجال تعبئة الموارد التي لم يترتب عنها جمع الأموال فقط، بل شملت أيضا توسيع نطاق القاعدة وتأمين تأييد الجهات المانحة التقليدية والجهات المانحة الجديدة الثنائية والمتعددة الأطراف لدعم عمليات بناء السلام في البلدان المعنية.

١٤ - وأضاف قائلا إنه ينبغي أيضا بذل جهود لتطوير قدرات هذه البلدان على خلق أنشطة مدرة للدخل باعتبارها خطوة مهمة لتعزيز حوكمتها وقدرتها على المواجهة بهدف منع نشوب النزاعات مجددا. وسيترتب عن ذلك أيضا قدر أكبر من المسؤولية والشرعية من قِبل الحكومات المعنية. ودعا الدول الأعضاء إلى إتاحة الخبرة التقنية والتدريب لدعم هذه الجهود.

١٥ - وقال إن المجلس يعترف بوجود ثغرات فيما يخص تمويل بناء السلام. وفي أكثر الأحيان، يكون التمويل المخصص لبناء المؤسسات في مجال السياسة الشاملة أو الأمن وفي قطاعات العدالة قليلا نسبيا. ورغم ذلك، تكتسي هذه المجالات أهمية خاصة في البلدان المتأثرة بالنزاعات لأنها تمثل عوامل حاسمة تساعد في منع نشوب النزاعات مجددا.

١٦ - وأضاف قائلا إن مجلس الأمن يعترف بأن دعم الحوار السياسي ينبغي أن يقوم على استراتيجية سياسية تنطوي على اتفاقات سياسية أو تسويات شاملة للجميع. ويتعين أن يكون تمويل مؤسسات الأمن والعدالة متماشيا بشكل وثيق مع هذه الاتفاقات أو التسويات. ورغم ذلك، لن يصبح ذلك ممكنا إلا عندما يمكن أن تكون آليات التمويل موجهة سياسيا ومتماشية بشكل وثيق مع الاستراتيجيات السياسية الوطنية والدولية. وفي هذا الصدد، من المهم ضمان تمويل برنامجي كاف للمهام ذات الصلة ببناء السلام في البعثات الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة.

١٧ - ومن الجدير بالذكر أن الثغرات المالية كانت أكثر وضوحا خلال خفض البعثات الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة وخروجها تدريجيا. وفي هذا الصدد، ربما تكون لجنة بناء السلام أكثر إفادة إذا ساعدت على حفز الالتزام المالي الدولي والحفاظ عليه في البلدان المتأثرة بالنزاع. ويمكن الحفاظ أيضا بشكل أفضل على الاستثمارات الهائلة في عمليات حفظ السلام عن طريق الالتزام المتواصل بتمويل المؤسسات الحيوية والعمليات السياسية والحفاظ عليها بعد فترة البعثة.

١٨ - وأضاف قائلا إنه لما كان الفقر يتركز بشكل متزايد في هذه البلدان، فإن الاستثمارات في المؤسسات تساعد في إيجاد أنشطة اقتصادية سيكون لها دور حاسم في القضاء على الفقر بجميع أشكاله. وفي هذا الصدد، كانت هناك حاجة لاعتماد استراتيجيات متماسكة ومتكاملة تساعد على تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة.

١٩ - ومضى قائلا إن مجلس الأمن يعترف بالأهمية الفريدة لصندوق بناء السلام باعتباره صندوقا عالميا مشتركا يركز على الاستثمارات المبكرة والمحفزة والمنطوية على تحمل قدر من الخطر في البلدان المتأثرة بالنزاع. ومن المهم أيضا ضمان حصول الصندوق على موارد إضافية ويمكن التنبؤ بها لتوسيع نطاق الاستثمارات في مؤسسات السياسة والأمن والعدالة بهدف تمكينها من الحفاظ على تمويل خلال فترة زمنية أطول

وسد الثغرات المالية المهمة خلال مختلف مراحل دورة ما بعد النزاع.

٢٠ - وقال إنه من الحيوي أيضا تحسين فعالية المساعدة بما في ذلك عن طريق تعزيز استخدام نظم البلد والحرص على أن تكون جميع أشكال التمويل شاملة للجميع وأن تقلل المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية السلبية للنزاع وتساهم في المداخيل المحلية وتستهدف بناء القدرات على مكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة. وهناك أيضا حاجة إلى استكشاف آليات جديدة قابلة لتحمل قدر من المخاطر ومتناسبة مع احتياجات البلدان المتأثرة بالنزاع، وينبغي لها أن تساعد على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وتوجيه المساعدة إلى بناء القدرات والمؤسسات التي تخلق موارد مالية محلية عامة وتحفز الاستثمار الخاص.

٢١ - وفي الختام، قال إن مجلس الأمن يدرك أهمية الاستثمار الكافي في التصدي لأسباب نشوب النزاعات عن طريق دعم الحوار وتعزيز مؤسسات الحوكمة الوطنية والمحلية. ويشكل انعدام هذا الاستثمار ثغرة مهمة في الهيكل المالي الدولي ويعكس نهج العقلية المتقوقعة في معالجة قضايا الأمن والتنمية. ولا يزال مجلس الأمن ملتزما بالعمل مع لجنة بناء السلام وجميع الشركاء بغية بناء السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما.

بيان ختامي بشأن الدورة السنوية

٢٢ - الرئيسة: قالت، في معرض إدلائها بالبيان الختامي بشأن الدورة السنوية الثانية الذي اعتمدته لجنة بناء السلام، إن تمويل بناء السلام تمويلا مجزأ وغير كاف وغير مضمون يعيق فعالية واتساق الدعم الدولي المقدم إلى البلدان المارة بمرحلة ما بعد النزاع ويكلف الحكومات المضيفة أعباء إضافية لا لزوم لها. وعلاوة على ذلك، تظل صعوبات تعبئة الموارد المحلية في البلدان المارة بمرحلة ما بعد النزاع تشكل تحديا رئيسيا لعملية بناء السلام المستدام.

٢٣ - وقالت إن هناك حاجة مستقبلا إلى إيجاد تمويل دولي مناسب ويمكن التنبؤ به ومتسق ومحدد حسب الظروف. ومن شأن إيجاد تمويل مرن يسمح بالمجازفة أن يمكن من تقديم دعم دولي أكثر فعالية. وثمة حاجة إلى تحديد المجالات ذات الأولوية التي لا تزال فيها ثغرات والنظر في سبل ضمان توفير موارد كافية للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، ولا سيما من أجل مهام بناء السلام الرئيسية، بما في ذلك تقديم الدعم إلى العمليات السياسية والأمن وإصلاح قطاع العدالة.

٢٤ - وفي هذا الصدد، من شأن الالتزامات بالتمويل المتعددة السنوات تجاه صندوق بناء السلام أن تمكنه من الاستفادة من ميزاته النسبية، بما في ذلك الدعم السريع، وسد الثغرات، وتحفيز التكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والمجازفة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد توجيه أجزاء أكبر من التمويل عبر النظم الوطنية للبلدان المارة بمرحلة ما بعد النزاع، حيثما كان ذلك مناسبا، على تعزيز الاستدامة وأن يسهم في بناء القدرات على المدى الطويل والسيطرة الوطنية، فضلا عن بناء الثقة في الحكومات وإرساء مشروعيتها وكفالة قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية. وثمة حاجة أيضا إلى مضاعفة الجهود العالمية الرامية إلى حفز الاستثمار الاقتصادي المستدام في البلدان المارة بمرحلة ما بعد النزاع.

٢٥ - أعلنت الرئيسة اختتام الدورة السنوية للجنة بناء السلام لعام ٢٠١٥.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٣٥.